استبدال الليرة التركية بالليرة السورية وأثره على المستوى المعيشي للسكان

"دراسة ميدانية في مناطق شمال غرب سورية"

الباحث: د. مهدي الكل
كلية الاقتصاد والإدارة – جامعة إدلب
سورية – إدلب

الباحث المشارك: د. ياسر الحسين
كلية الاقتصاد والإدارة– جامعة الشام العالمية
سورية – أعزاز

المستخلص:

تناول هذا البحث دراسة تجربة استعمال الليرة التركية بدلاً من الليرة السورية المتداولة في مناطق شمال غرب سورية، وشمل مجتمع البحث السكان المقيمين في المناطق التي شهدت هذه التجربة (محافظة إدلب وريفها وريف حلب الغربي)، والتحول إلى العملة التركية، وتم استطلاع آراء جزء منهم كعينة للبحث حول تجربة الاستبدال وانعكاساتها على مستوياتهم المعيشية، وقد بلغ عدد أفراد العينة المدروسة 391 شخصاً.

هدف البحث إلى دراسة هذه التجربة وتسليط الضوء على آثارها الاقتصادية، وانعكاسها على الواقع المعيشي للناس المقيمين في مناطق تطبيق التجربة.

وكان أهم ما توصل إليه البحث وجود أثر إيجابي لتجربة استبدال العملة على ثقة المواطنين بالعملة التي استُبدلت بها العملة الوطنية، وعدم وجود أثر إيجابي لتجربة استبدال العملة على القوة الشرائية لدى المواطن، وكذلك عدم وجود أثر إيجابي لتجربة استبدال العملة على استقرار المستوى العام للأسعار في المناطق التي شهدت عملية استبدال العملة.

الكلمات المفتاحية:

استبدال العملة، المستوى المعيشي، المستوى العام للأسعار، القوة الشرائية.

Replacing Turkish Lira with Syrian Lira and Its Impact on The Living Standard
- A field study at the northwest regions of Syria -

Researcher: Dr. Mahdi Al-Kul‘
Faculty of Economics and Administration
Idlib university
Syria - Idlib

Associate Researcher: Dr. Yasser Al-Hussein
Faculty of Economics and Administration
AlSham International University
Syria - Azaz

Abstract:

In this research deals with the study of the experience of using the Turkish lira instead of the Syrian lira circulating in the northwestern Syria, and the research included all residents residing in the areas that witnessed this experience (Idlib governorate, its countryside, and the western countryside of Aleppo), and converting to the Turkish currency, and the opinions of part of them were surveyed as a sample for research. On the replacement experience and its repercussions on their living standards, the number of the studied sample reached 391 people.

The aim of the research is to study this experience and shed light on its economic effects and its reflection on the living conditions of people residing in the areas of application of the experiment.

The most important finding of the research was the existence of a positive impact of the experience of currency exchange on citizens' confidence in the currency in which the national currency was replaced, the absence of a positive effect of the currency exchange experiment on the purchasing power of the citizen, as well as the absence of a positive effect of the currency exchange experiment on the stability of the general level of prices in the regions that experienced a currency exchange.

key words:

Currency exchange, standard of living, general price level, purchasing power

تمهيد:

لا يخفى على أحد أهمية النقود في حياة الأمم، إذ لا تستمر الحياة الاقتصادية لأي أمة بشكل صحيح مالم يكن لها عملة وطنية تعبر عن اقتصادها، وقوة هذه العملة هي مقياس قوة اقتصادها.

وهناك أسباب كثيرة تؤدي إلى فقدان النقود أحد وظائفها، أو وظائفها جميعها، ولعلّ أهم تلك الأسباب هو التضخم الناتج عن ظروف الحرب، وهذا ما حدث بالنسبة للعملة السورية، التي فقدت جزءاً كبيراً من قيمتها.

يمكن القول إنه من المفيد دراسة تجربة استبدال العملة السورية المنظمة، واستخلاص أهم الدروس التي يمكن الاستفادة منها، وتعميم هذه التجربة على باقي مناطق سورية المحررة في حالة نجاحها، من خلال سحب عينة من المجتمع الذي خضع لعملية الاستبدال، ومعرفة آرائهم حول عملية الاستبدال وما صاحبها من تأثيرات على مستواهم المعيشي.

بناء على ما سبق تم توزيع استبيان في أواخر عام 2020, وذلك بعد مضي ستة أشهر من تطبيق تجربة الاستبدال، وتم التوزيع على عينة في المناطق التي تمت فيها عملية الاستبدال بشكل ملزم، لمعرفة كيفية تأثير استبدال النقود على حياة المواطنين، من خلال القيام بقياس مؤشرات تعبر عن وظائف النقود، وكيفية انعكاس ذلك على المستوى المعيشي للمواطنين.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال عدة نقاط أهمها:

1- تسليط الضوء على ظاهرة استبدال العملة التي تم طرحها في الآونة الأخيرة، والتي تمس بشكل مباشر المستوى المعيشي للمواطنين، ومايتبع ذلك من آثار ومخاطر اقتصادية على المجتمع ككل, والتي قد تصاحب عملية استبدال العملة.
2- يفيد هذا البحث القائمين على الشأن الاقتصادي في مناطق شمال غرب سورية، عند اتخاذ قرارات تتعلق بالقوة الشرائية ومستويات الأسعار.
3- يمكن أن تساهم نتائج هذا البحث في تقديم تصوّر عن مزايا ومساوئ فكرة استبدال العملة، ومساعدة الجهات الداعمة للاقتصاد والمعنية به في اتخاذ القرارات المستقبلية.
4- يمكن أن تسهم نتائج هذا البحث في تزويد باقي مناطق الشمال السوري المحرر بالدروس التي يمكن أن تستفيد منها، وذلك في توسيع تطبيق نطاق فكرة عملية الاستبدال في بقية المناطق المحررة.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

1- دراسة الأسباب التي أدت إلى وجود فكرة استبدال العملة وطرح عملة بديلة.
2- قياس ثقة المواطنين بالعملة التي حلّت محل العملة السورية.
3- معرفة الآثار التي تصاحب عملية استبدال العملة الوطنية واستعمال عملة أخرى، فيما يخص المستوى المعيشي والقوة الشرائية وارتفاع مستويات الأسعار.
4- تحديد كيفية تأثير هذا الاستبدال على القوة الشرائية من خلال قياس مستوى الأسعار، وهل كان التأثير إيجابياً أم سلبياً؟.
5- قياس الآثار الاقتصادية لعملية الاستبدال على المستوى المعيشي للسكان في مناطق استبدال العملة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ضرورة تقييم تجربة استبدال العملة، وقياس الآثار التي تتركها عملية الاستبدال على حياة المواطنين، والتي قد تكون آثاراً إيجابية أو سلبية، وهذا

يستدعي طرح التساؤل التالي: هل يرافق عملية الاستبدال آثار إيجابية أم سلبية على حياة الفرد في المناطق التي تم فيها الاستبدال؟.

ومن خلال التساؤل الرئيس نطرح تساؤلات فرعية عدّة:

1- ماهي أهم الأسباب التي دعت لوجود فكرة استبدال العملة؟.

2- ما مدى ثقة المواطن بعملته، والعملة الجديدة التي استبدلت بها؟.

3- هل أثّر استبدال العملة على القوة الشرائية للمواطن؟، وكيف كان هذا التأثير (إيجابياً أم سلبياً)؟.

4- هل أثر استبدال العملة إيجاباً على استقرار المستوى العام للأسعار؟، وكيف أثر هذا الاستقرار على الحياة الاقتصادية؟.

فرضيات البحث:

يسعى البحث إلى التحقق من صحة الفرضية التالية: لا يؤثر استبدال الليرة التركية بالليرة السورية على المستوى المعيشي للسكان في المناطق التي شملتها الدراسة.

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية كما يلي:

- ☒ لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعملية استبدال العملة على ثقة المواطنين بالعملة التي استبدلت بها العملة الوطنية.
- ☒ لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعملية استبدال العملة على القوة الشرائية لدى المواطن.
- ☒ لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعملية استبدال العملة على استقرار المستوى العام للأسعار في المناطق التي تم بها استبدال العملة.
- ☒ لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعملية استبدال العملة على القوة الشرائية لدى المواطن، واستقرار المستوى العام للأسعار في المناطق التي تم بها استبدال العملة في ظل وجود ثقة المواطنين.

متغيرات البحث:

تناول البحث كلاً من المتغيرات الآتية:

المتغير المستقل: عملية استبدال العملة.

المتغير الوسيط: ثقة المواطنين بالعملة الجديدة.

المتغيرات التابعة: القوة الشرائية لدى المواطن–المستوى العام للأسعار.

مجتمع البحث:

هو المجتمع الخاضع لعملية استعمال العملة التركية بدلاً من العملة السورية بشكل قانوني وإلزامي، ويتكون من السكان المقيمين في إدلب وريفها، ومناطق ريف حلب الغربي.

عينة البحث:

تم سحب عينة عشوائية من مجتمع البحث، وتم سحب هذه العينة وفق الطريقة العشوائية البسيطة.

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي الذي يعدّ أكثر أشكال المناهج استخداماً في العلوم الإدارية, إذ تعتمد البحوث الوصفية على القيام بجمع المعلومات حول مشكلة أو ظاهرة معينة بهدف معالجتها عن طريق توصيفها من جميع جوانبها وأبعادها[1]، وتفسيرها للوصول إلى النتائج المطلوبة. وقد تم جمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات البحث من خلال استبيان تم تصميمه وتوزيعه بشكل الكتروني على عدد من الأشخاص المقيمين في مناطق شمال غرب سوريا، والتي شهدت تجربة استبدال عملة أخرى بالعملة السورية وهي العملة

[1] محفوظ جودة, 2006, أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، ص133.

التركية، وفيما بعد تم استخدام تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام أساليب التحليل الإحصائية المناسبة، وذلك باستخدام البرامج الإحصائية الجاهزة (SPSS-Amos).

الدراسات السابقة:

1- Nicoleta Barbut,a-Mis,u and others, 2020 - Determinants of Dollarization of Savings in the Turkish Economy, University of Galati, sustainability journal,MDPI, 6141 ,(15) 12,2020 .

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة الدولرة التي تحدث في الاقتصاد التركي، وتحلل العوامل التي ساهمت في زيادته في السنوات الأخيرة.

تشير نتائج الدراسة إلى أن المضاربة ليست سبب دولرة الودائع في تركيا. بالإضافة إلى ذلك تشير النتائج إلى أن الأحداث السياسية لها تأثير أقوى على الدولرة مقارنة بالأحداث الاقتصادية. بشكل جماعي، تشير النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن المواطنين المحليين يقومون بدولرة ودائعهم بدافع الحماية من الغموض السياسي بدلاً من التقلب الاقتصادي. وتدعم الدراسة الادعاء بأن الدولرة يمكن تجنبها على المدى القصير مع زيادة أسعار الفائدة.

2- **الجيلالي، صناج، 2012-ربط العملات المغاربية بالعملة الاوربية الموحدة(اليورو) كنظام للصرف – حالة البلدان الثلاثة: الجزائر وتونس والمغرب ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر.**

هدفت الدراسة إلى قياس حجم التحولات التي أحدثها استخدام اليورو على المستويين الإقليمي والدولي، وحجم العلاقات الأورو-مغاربية، وتحديد فيما إذا كان بإمكان الاقتصاديات المغاربية اعتماد استراتيجيات صرف بديلة.

وتوصلت الدراسة من خلال النتائج التقييمية لأنظمة الصرف المغاربية الحالية أنها ملائمة إلى حد كبير للأوضاع الاقتصادية الحالية، إلا أنه ليس هناك نظام صرف ثابت

يمكن أن تربط بها العملة المحلية، وإلى ضرورة الربط بسلة من العملات مثل (الدولار واليورو)، إذ تأتي أهمية ربط العملات المغاربية بسلة عملات من أن احتمال التغير في قيمتها المرجعية ضئيل جداً بالمقارنة بالربط مع عملة واحدة.

3- عدنان زكي، هجير، ظاهرة إحلال العملة (الدولرة) في الاقتصاد العراقي2003-2007. ، مجلة قضايا سياسية، مجلة قضايا سياسية، المجلد15، العدد1.

هدف الدراسة قياس ظاهرة إحلال العملة في الاقتصاد العراقي، ولقد توصل البحث إلى طريقة لتقدير إحلال العملة جاءت نتائجها قريبة من الطريقة المعتمدة من صندوق النقد الدولي, إذ تراوحت نسب الإحلال بين ما يقارب أو يزيد عن 40% عام 2003 إلى ما يقارب 15% عام 2006 ، كما أن العراق سيستمر بإحلال الدولار محل الدينار إذا لم يتحسن الوضع الاقتصادي، وانخفاض الإحلال يرتبط بتطور الاقتصاد العراقي.

وفيما يتعلق بالوضع السوري بشكل خاص، لا يوجد هناك دراسات سابقة في هذا المجال بحسب علم الباحث حول عملية استبدال العملة الوطنية, واستعمال عملة أكثر استقراراً في سورية، ولكن هناك كثير من الورشات التي عقدت بهدف رفع وعي المواطن بأهمية عملية الاستبدال، نذكر بعضها:

1- عبد الحكيم المصري- خطوات استبدال الليرة السورية بسلة عملات أكثر استقراراً، رابطة الأكاديميين السوريين، أعزاز، 16 ديسمبر 2019.
2- طارق هيزندة، استبدال العملة تحت ضغط التضخم المزدوج وثقب الصرافة الأسود- جامعة غازي عينتاب، بحث غير منشور، 10 تشرين الثاني2019.

وما تم التوصل إليه في الورش السابقة يتمثل في أن الانتقال من عملة دولة إلى عملة دولة أخرى أمراً ليس بالسهل، ولا تصح فيه القرارات الحماسية والارتجالية، بل إن الانتقال يجب أن يكون منظماً على دفعات ومراحل متتالية على مدة زمنية لا تقل عن عامين, حتى يتم التخلص من آخر قرش من الليرة السورية.

وكذلك تُنْبِئ التغيرات السياسية المتسارعة في الأعوام الفائتة بعودة التبادل التجاري بين النظام السوري وتركيا، وفي ذلك الوقت سيكون الانتقال النهائي لليرة التركية ممكناً، لوجود التعاملات البنكية, وسهولة نقل السيولة من الليرة السورية إلى أي عملة أخرى.

مقدمة:

يمكن التعبير عن قوة العملة من خلال قوة الوظائف التي تقوم بها (مقياس للقيمة– وسيلة للتبادل مستودع للثروة– وسيلة للمدفوعات الآجلة)، وهذا يعني أن انخفاض قوة العملة هو عدم قدرة العملة على القيام بأحد وظائفها، أو عدم القدرة على القيام بجميع وظائفها مجتمعة، وهذا له انعكاسات خطيرة على الاقتصاد.

تكافح الدول بقوة من أجل منع استمرار أسباب التضخم قبل أن تنهار عملتها الوطنية، وبالتالي انهيار سيادتها الوطنية، وذلك عن طريق سياسات مالية ونقدية مالية متعارف عليها، ومع استمرار الأسباب قد تستنفد الدول كل سياساتها دون السيطرة على التضخم، وهنا تنهار قيمة العملة، ويصبح العيش في هذه الدول جحيماً لا يطاق.

قيمة النقود والمستوى العام للأسعار

يعتقد كثيرون أن معدل ارتفاع الأسعار هو نفسه معدل انخفاض قيمة النقود، مع أنهما في الحقيقة معدلان مختلفان تماماً، والمثال التالي يوضح ذلك، وفي حال كان ارتفاع الأسعار 100%, فإن معدل انخفاض قينة النقود هو 50%[2].

تعدّ العلاقة بين ارتفاع الأسعار والقوة الشرائية للنقود علاقة عكسية. إذ إن ارتفاع الأسعار يضعف القوة الشرائية للنقود عند المستهلكين(عند ثبات الدخل)، مما يؤدي إلى التقليل من الكميات المشتراة من السلع والخدمات، وفي الحالة العكسية عند انخفاض الأسعار

[2] شوقي أحمد دنيا, 2017- النقود والتضخم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص272.

يزيد المستهلك من شراء السلع والخدمات، لذلك يمكن قياس التغير في قيمة النقود عن طريق متابعة التغير في المستوى العام للأسعار[3].

العوامل المؤثرة في تغير قيمة النقود

إن التعرف على العوامل والاعتبارات المؤثرة في تغير قيمة النقود ترتبط بدراسة "النظرية النقدية " في مختلف اتجاهاتها، وسيتم التركيز على هذه العوامل بشكل مختصر وبسيط[4].

في حياتنا اليومية نجد أن أي طلب حقيقي على السلع والخدمات لا يخرج عن كونه عرض الكمية من النقود تساوي قيمتها قيمة السلع والخدمات المطلوبة، وأن أي عرض للسلع والخدمات لا يخرج عن كونه طلباً على نقود تساوي قيمتها قيمة السلع والخدمات المعروضة، وبسبب هذا التقابل الحتمي بين الطلب على السلع والخدمات وعرض النقود من جهة، وطلب النقود وعرض السلع والخدمات من جهة أخرى، فإن كلما يطرأ على الجهة الأولى نجد له أثراً على الجهة الثانية، إذ أن أي تغيير على الطلب أو العرض الخاص بالسلع والخدمات إنما يمتد أيضاً إلى العرض والطلب الخاص بالنقود[5].

وهكذا يتوقف الاتجاه العام للأسعار بصفة مباشرة على العلاقة بين عاملين أساسيين هما: الطلب النقدي الكلي متمثلا في جملة الإنفاق النقدي، والعرض الكلي الحقيقي والمتمثل في الحجم الحقيقي للسلع والخدمات المعروضة للبيع بالأسواق[6].

---

[3]محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان, 2010- النقود والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص72.

4 سهيلة حاج موسى, 2009- تحليل وضبط قيمة العملة من وجهة نظر إسلامية, رسالة ماجستير, جامعة الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, قسم علوم التسيير, ص61.

[5] مجدي محمود شهاب,2000- اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، ص28.

[6] محمد زكي الشافعي, 1964-مقدمة في النقود والبنوك, مصر, دار النهضة العربية, الطبعة الأولى,ص90.

مبررات استبدال العملة:

تلجأ الشعوب إلى استعمال عملة أكثر استقراراً بدلاً من العملة الوطنية عند وصول الشعوب إلى مرحلة اليأس من قدرات الدولة في مكافحة التضخم، وهذا ما حدث في المناطق المحررة عندما بدأ الناس باستبدال الدولار والليرة التركية بالعملة السورية لأنهما أكثر استقراراً.

هناك استبدال عشوائي يقوم به المواطنون بشكل غير منظم، قد ينتج عنه أحياناً ضرر للمواطن، وقد يكون الاستبدال منظماً تقوم به السلطات المحلية ضمن إجراءات قانونية صارمة تلزم المواطن باستبدال العملة المتداولة للبلد سورية، واستعمال عملة دولة أخرى تكون مستقرة.

يقصد بالدولرة أو إحلال العملة قيام النقود الأجنبية بتأدية الوظائف المناطة أصلاً بالعملة المحلية كوحدة للقياس وأداة للتحاسب وتحمل المسؤولية وواسطة في التبادل ومخزن للقيمة وكأداة للمدفوعات الآجلة. وقد حددت اقتصادات العالم هذه الظاهرة في حقب الأزمات وتراجع الأداء المحلي, لاسيما في ظل الظروف التي تتصاعد فيها معدلات التضخم بشكل سريع أو مفرط، إذ ما يلبث الدولار أن يأخذ امتداده في التداول, فينتقل من النطاق الدولي إلى القيام بالتسويات النقدية على المستوى المحلي, وهذا يمثل في الواقع امتداد الدولرة من النظام النقدي الدولي إلى النظام النقدي المحلي[7].

1 هجير عدنان زكي،2009- ظاهرة إحلال لمواجهة (الدولرة) في الاقتصاد العراقي2003-2007، مجلة قضايا سياسية، المجلد15, العدد1, ص87-103.

تغير سعر صرف الليرة السورية خلال الأعوام 2011 – 2021 بشكل كبير، وفقدت الليرة السورية كثيراً من قيمتها، فقد كان سعر الصرف في عام 2011 حوالي 50 وفي بداية عام 2021 وصل إلى ما يقارب 3000 لكل دولار، ما يعني تغير قيمة الليرة السورية وانخفاضها بمقدار 6000%، على اعتبار فترة الأساس هي سنة 2011.

الشكل رقم (1) تغير سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار مابين عامي 2016-2021

المصدر: الموقع الالكتروني https://sp-today.com/en/currency/us_dollar

تجارب دول أخرى حول استبدال العملة:

استبدال العُملة أو الدولرة هو استخدام عملة أجنبية بالتوازي مع أو بدلاً عن العملة المحلية، لا يعني مصطلح الدولرة بالضرورة استخدام دولار الولايات المتحدة فقط، فالعملات المستخدمة كبدائل قد تكون كالدولار الأمريكي واليورو والدولار الأسترالي وغيرها من العملات، ويمكن أن يكون استبدال العملة كليًا أو جزئياً. فمعظم عمليات استبدال العملة إن لم يكن كلها بالكامل قد حدث بعد أزمة اقتصادية كبيرة، مثل الإكوادور والسلفادور في أمريكا اللاتينية وزيمبابوي في أفريقيا. بعض الاقتصادات الصغيرة، التي من غير العملي بالنسبة لها الاحتفاظ بعملة مستقلة، تستخدم العملة الخاصة بجيرانها الأكبر؛ ويحدث

الاستبدال الجزئي للعملة عندما يختار سكان البلد الاحتفاظ بحصة كبيرة من أصولهم المالية المقومة بعملات أجنبية, يمكن أن يحدث أيضًا كتحويل تدريجي إلى استبدال العملة بالكامل.[8] ومن الدول التي طبقت تجربة استبدال العملة:

1- تركيا[9]:

جرت في تركيا، بعد انهيار الليرة التركية بسبب الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصادي التركي على مدى عدة عقود. فبعد أن كانت كل عشر ليرات يساوي دولاراً واحداً في الستينيات من القرن الماضي أصبح كل مليون ليرة تركية تساوي دولاراً بعد أن انهارت الليرة مما اضطر البنك المركزي التركي لإلغاء ستة أصفار وأصبح كل مليون ليرة يساوي ليرة واحدة, وبذلك أصبح الدولار مساوياً لـ1.40 ليرة تركية.

2- غانا[10]:

يتم استكشاف تأثير الدولرة على تقلبات التضخم مع الأخذ بعين الاعتبار نظام استهداف التضخم. هذا يقوم على افتراض أن اعتماد التضخم قد لا يكون لنظام الاستهداف تأثير كبير على سلوك السلاسل الزمنية للتضخم وربما بشأن العلاقة بين الدولرة والتضخم في غانا. تشير التقديرات إلى أن معامل الدولرة ليس ذا دلالة إحصائية

---

[8] New estimates of U.S. currency abroad, the domestic money supply and the unreported Economy Edgar L. Feige September 2011.

[9] استبدال الليرة السورية بعملة ورقية جديدة.. بين الحقيقة والإشاعة, جريدة عنب بلدي, العدد8, 2012-3-25
https://www.enabbaladi.net/archives/572#ixzz6kh47VAyO

[10] George.T, Paul.A,2019, Dollarization, Inflation Targeting, and inflationary Dynamics in Ghana, JOURNAL OF AFRICAN BUSINESS 2019, VOL. 20, NO. 3, 358–375, University of the Witwatersrand, Johannesburg, South Africa.P369.

في كلتا الفترتين. وهذا يشير إلى أن الدولرة لم تؤد مهمة أساسية في ديناميكيات تقلب التضخم في غانا عن الفترة قيد النظر.

تحليل البيانات

أ- مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث بالأشخاص القاطنين في الشمال السوري (شمال غرب سورية) في إدلب وريفها، وريف حلب الغربي والشمالي, وتم استخراج حجم عينة البحث حسب المعادلة الآتية[11]:

$$n = \frac{0.25}{\frac{0.25}{N} + \frac{(A)^2}{(E)^2}}$$

0.25: العدد الثابت في المعادلة. n: حجم العينة. N: مجتمع الدراسة.

E: القيمة المأخوذة من التوزيع الطبيعي عند مستوى الثقة 0.05 وهي 1.96.

A: الخطأ العشوائي المسموح به (على فرض أن الخطأ المسموح به هو 0.05).

وبلغ حجم العينة المحسوب 384 مفردة بحسب قانون حجم العينة وجداول تحديد حجم العينة، وحيث أن حجم المجتمع يزيد عن مليون نسمة يقطنون في المنطقة المشمولة بالبحث، وبالنسبة لطريقة اختيار العينة فقد تم اختيارها وفق أسلوب العينة العشوائية البسيطة.

[11] غسان فلاح المطارنة, محمد محمود بشايرة, 2006, مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 39, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, مجلد22, عدد2, ص138.

بلغ عدد الاستبيانات التي تم توزيعها حوالي 400 استبياناً، اعتمد منهم في التحليل 391 استبياناً, بعد استبعاد 9 استبيانات لعدم اكتمال الإجابات.

ب- تكرارات ونسب الإجابات على أسئلة الاستبيان المتعلقة بالثقة بالعملة:

لدى سؤال أفراد العينة عن العملة التي يفضلون التعامل بها ودرجة صعوبة التعامل بالعملات، ودرجة الثقة بالحكومات التي تصدر العملات، كانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1) تكرارات الإجابات حول الثقة بالعملة

			T.L	SYP	$	T.L+$	T.L+$+SYP
العملة المفضلة		التكرار	172	44	120	47	8
		نسبة مئوية%	44	11.3	30.6	12	2.1
			سهلة جداً	سهلة	متوسطة	صعبة	صعبة جداً
صعوبة التعامل	SYP	التكرار	95	21	32	52	189
		نسبة مئوية%	24.4	5.5	8.2	13.4	48.5
	T.L	التكرار	105	117	133	13	23
		نسبة مئوية%	26.8	29.9	34.0	3.4	5.8
	$	التكرار	67	58	103	75	87
		نسبة مئوية%	17.2	14.8	26.5	19.2	22.3
			منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
درجة الثقة بالحكومة التي تصدر العملة	SYP	التكرار	306	13	19	5	47
		نسبة مئوية%	78.4	3.4	4.8	1.4	12.0
	T.L	التكرار	30	24	189	99	48
		نسبة مئوية%	7.6	6.2	48.5	25.4	12.4
	$	التكرار	62	36	50	126	117
		نسبة مئوية%	15.8	9.3	12.7	32.3	29.9

يتضح من نتائج الجدول السابق أن العملة المفضلة بالدرجة الأولى في التعامل لدى أفراد العينة كانت الليرة التركية، حيث بلغت نسبتهم 44%، ويليها 31% يفضلون التعامل بالدولار.

وفيما يتعلق بدرجة صعوبة التعامل بالعملة، فقد كانت نسب الأشخاص الذين أجابوا بأن التعامل بالليرة السورية صعب جداً بلغت حوالي 49%، وفيما يتعلق بالليرة التركية فقد كانت نسبة الذين أجابوا بأن التعامل سهل بلغت 30%، وفيما يتعلق بصعوبة التعامل بالدولار فقد كانت النسبة الأكبر الذين أجابوا بأن التعامل بالدولار متوسط الصعوبة بلغت 27%.

وفيما يتعلق بدرجة الثقة بالحكومة التي تصدر العملة، فقد كانت نسب الأشخاص الذين أجابوا بأن درجة ثقتهم بالعملة السورية منخفضة جداً بنسبة 78%، وفيما يتعلق بالليرة التركية فقد كانت الثقة متوسطة بنسبة 49%، وكذلك فيما يتعلق بالثقة بالجهة التي أصدرت الدولار فقد كانت الثقة كبيرة بنسبة 32%.

وعند سؤال أفراد العينة إن كان لديهم مدخرات، وعن أولوية العملات في الادخار وترتيبها، كانت الإجابات على الشكل الآتي:

جدول رقم (2) الادخار وترتيب أولوية العملات في الادخار

		التكرار	النسبة المئوية%
هل لديك مدخرات؟	نعم	132	33.7
	لا	259	66.3
	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة
العملة	ذهب	دولار	ليرة تركية
النسبة المئوية%	44.3	59.8	64.3

يتضح من نتائج الجدول السابق أن نسبة الأفراد الذين لديهم مدخرات تزيد عن حاجتهم، بلغت 33.7، وفيما يتعلق بأولوية العملات في ترتيب الادخار، فقد كانت المرتبة الأولى حازها الذهب، وفي المرتبة الثانية جاء الدولار، وفي المرتبة الثالثة جاءت الليرة التركية.

ج- تكرارات ونسب الإجابات على أسئلة الاستبيان المتعلقة بالقوة الشرائية:

عند سؤال أفراد العينة عن القوة الشرائية للعملة، ودرجة تأثرها بالتقلبات السياسية والعسكرية، كانت النتائج كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (3) تكرارات الإجابات حول القوة الشرائية

			زادت بشكل كبير	زادت	بقيت ثابتة	نقصت	نقصت بشكل كبير
تغير القوة الشرائية		التكرار	47	145	42	77	81
		النسبة المئوية%	12.0	37.1	10.7	19.6	20.6
			منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
درجة التأثر بالتقلبات العسكرية والسياسية	SYP	التكرار	59	11	5	23	293
		النسبة المئوية%	15.1	2.7	1.4	5.8	74.9
	T.L	التكرار	9	26	255	59	42
		النسبة المئوية%	2.4	6.5	65.3	15.1	10.7
	$	التكرار	134	114	36	17	89
		النسبة المئوية%	34.4	29.2	9.3	4.5	22.7

يتضح من نتائج الجدول السابق أن تغير القوة الشرائية لدى المواطنين والسكان المقيمين في المنطقة التي شملتها الدراسة التي جرى فيها استبدال العملة التركية بالعملة السورية أن نسبة 49% من أفراد العينة قد أقروا بأن القوة الشرائية زادت، وأقر 40% من أفراد العينة بانخفاض القوة الشرائية للعملة التركية، و10% رأوا أن قوتها الشرائية بقيت ثابتة.

وفيما يتعلق بدرجة تأثر العملة بالتقلبات السياسية والعسكرية فقد أقر 81% من أفراد العينة أن تأثر الليرة السورية بالتقلبات السياسية والعسكرية كان بدرجة كبيرة وكبيرة جداً، وبالنسبة لليرة التركية فقد كانت إجابات 65% من أفراد العينة أن درجة تأثر هذه العملة بالتقلبات السياسية والعسكرية كانت متوسطة، وبالنسبة للدولار كانت إجابات 64% من أفراد العينة أن درجة تأثر هذه العملة بالتقلبات السياسية والعسكرية كانت منخفضة ومنخفضة جداً.

د– تكرارات ونسب الإجابات على أسئلة الاستبيان المتعلقة بالمستوى العام للأسعار:

لدى سؤال أفراد العينة عن تغيرات الأسعار وتغير المشتريات من السلع سواءً منها الكمالية أو الأساسية، كانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (4) تكرارات الإجابات حول المستوى العام للأسعار

		ارتفعت بشكل كبير	ارتفعت	بقيت ثابتة	انخفضت	انخفضت بشكل كبير
تغير الأسعار	التكرار	196	165	20	0	9
	النسبة المئوية%	50.2	42.3	5.2	0.0	2.4
مشتريات السلع الكمالية	التكرار	30	43	63	177	78
	النسبة المئوية%	7.6	11.0	16.2	45.4	19.9
مشتريات السلع الأساسية	التكرار	23	43	145	146	34
	النسبة المئوية%	5.8	11.0	37.1	37.5	8.6

يتضح من نتائج الجدول السابق أن تغيرات الأسعار قد ارتفعت بشكل كبير، وكان هذا رأي 92% من أفراد العينة المشمولين بالبحث، وكذلك أيضاً فيما يتعلق بتغير حجم المشتريات من السلع الكمالية فقد أقر 65% من أفراد العينة أن حجم المشتريات قد انخفض، وكذلك الأمر بالنسبة للسلع والاحتياجات الأساسية فقد أجاب 46% من الأفراد أنها انخفضت.

وعند سؤال أفراد العينة حول تقييمهم لنجاح تجربة استبدال العملة، كانت الإجابات كما يلي:

جدول رقم (5) تكرارات الإجابات حول تقييم نجاح تجربة استبدال العملة

		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
نجاح تجربة الاستبدال	التكرار	70	113	81	48	79
	النسبة المئوية%	17.9	28.9	20.6	12.4	20.3

يتضح من نتائج الجدول السابق أن تقييم نجاح تجربة استعمال العملة التركية بدلاً من العملة السورية، كانت ناجحة برأي 47% من أفراد العينة، في حين أن 32% كان تقييمهم لتجربة الاستبدال بأنها غير ناجحة.

هـ– اختبار فرضيات البحث:

سيتم فيمايلي اختبار فرضيات البحث المطروحة، وذلك من خلال استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والبرنامج AMOS:

☒ **الفرضية الأولى:** لايوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعملية استبدال العملة على ثقة المواطنين بالعملة التي استبدلت بها العملة الوطنية.

ويبين الجدول الآتي نتائج تحليل الانحدار التي تم التوصل إليها:

جدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الأولى

	Unstandardized Coefficients		T	Sig.	F	Sig.
	B	Std. Error				
(Constant)	3.08	.08	37.74	.000	4.98	.026
evaluation	-.05-	.02	-2.23-	.026		

يتضح من نتائج الجدول أن معامل الانحدار معنوي ودال إحصائياً عند مستوى دلالة إحصائية 5% ، وكذلك عند النظر إلى قيمة مستوى المعنوية لإحصائية الاختبار F وهي 0.026 يتبين أن النموذج معنوي ودال إحصائياً، مما يعني وجود أثرٍ إيجابيٍ ذي دلالة إحصائية لتجربة استبدال العملة على ثقة المواطنين بالعملة التي استبدلت بها العملة الوطنية.

☒ **الفرضية الثانية:** لا يوجد أثرٌ إيجابي ذو دلالة إحصائية لعملية استبدال العملة على القوة الشرائية لدى المواطن.

يبين الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار التي تم التوصل إليها:

جدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الثانية

	Unstandardized Coefficients		T	Sig.	F	Sig.
	B	Std. Error				
(Constant)	3.12	.069	45.22	.00	0.007	.934
evaluation	-.002-	.02	-.08-	.93		

يتضح من نتائج الجدول أن معامل الانحدار غير معنوي وغير دال إحصائياً عند مستوى دلالة إحصائية 5%، وكذلك بالنظر إلى قيمة مستوى المعنوية لإحصائية الاختبار F يتبين أن النموذج غير معنوي وغير دال إحصائياً، مما يعني عدم وجود أثرٍ إيجابيٍ ذي دلالة إحصائية لتجربة استبدال العملة على القوة الشرائية لدى المواطن، وبالتالي فإن إدخال عملة بديلة في التداول لم يسهم إيجاباً في تحسين وزيادة القوة الشرائية لدى السكان.

☒ **الفرضية الثالثة:** لا يوجد أثرٌ إيجابي ذو دلالة إحصائية لعملية استبدال العملة على استقرار المستوى العام للأسعار في المناطق التي تم بها استبدال العملة.

يبين الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار التي تم التوصل إليها:

جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الثالثة

	Unstandardized Coefficients		t	Sig.	F	Sig.
	B	Std. Error				
(Constant)	3.17	.095	33.21	.000	0.028	.867
Evaluation	-.005-	.03	-.17-	.867		

يتضح من نتائج الجدول أن معامل الانحدار غير معنوي وغير دال إحصائياً عند مستوى دلالة إحصائية 5%، وكذلك بالنظر إلى قيمة مستوى المعنوية لإحصائية الاختبار F وهي0.867 يتبين أن النموذج غير معنوي وغير دال إحصائياً، مما يعني عدم وجود

أثرٍ إيجابيٍ ذي دلالة إحصائية لتجربة استبدال العملة على استقرار المستوى العام للأسعار في المناطق التي شهدت عملية استبدال العملة.

☒ **الفرضية الرابعة:** لا يوجد أثرٌ إيجابي ذو دلالة إحصائية لعملية استبدال العملة على القوة الشرائية لدى المواطن، واستقرار المستوى العام للأسعار في المناطق التي تم بها استبدال العملة في ظل وجود ثقة المواطنين.

وعند استخدام برنامج Amos لدراسة تأثير المتغير تجربة الاستبدال على كل من القوة الشرائية ومستوى الأسعار في ظل وجود المتغير الوسيط (الثقة بالعملة)، كانت النتائج التفصيلية لاختبارات التأثير موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (11) التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتجربة الاستبدال على القوة الشرائية ومستوى الأسعار

Regression Weights: (Group number 1 - Default model)				
	Estimate	S.E.	C.R.	P
h1 <--- evaluation	-.053	.024	-2.235	.025
h2 <--- h1	.282	.047	6.029	***
h2 <--- evaluation	.013	.019	.697	.486
h3 <--- h1	.209	.068	3.095	.002
h3 <--- evaluation	.006	.028	.233	.816

يتضح من النتائج السابقة أن مستوى المعنوية للتأثيرات المباشرة (العمودP) لتجربة استبدال العملة مع المتغير الوسيط (الثقة بالعملة) كان أصغر من 0.05، ما يعني وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتجربة الاستبدال على الثقة، أما مستوى المعنوية لتأثير تجربة الاستبدال على كل من القوة الشرائية ومستوى الأسعار فكان أكبر من 0.05، ما يعني عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتجربة الاستبدال على القوة الشرائية ومستوى الأسعار.

وبالنسبة لمستوى المعنوية لتأثير المتغير الوسيط (الثقة) في المتغير التابع (القوة الشرائية–مستوى الأسعار) فقد كان دالاً إحصائياً، وهذا يعني أن إضافة المتغير الوسيط

أسهمت في التأثير على متغير القوة الشرائية ومتغير مستوى الأسعار، ما يعني أنه في ظل وجود المتغير الوسيط أصبح هناك تأثير لتجربة الاستبدال على كل من القوة الشرائية ومتغير مستوى الأسعار.

وتم تفصيل علاقات التأثير السابقة في الشكل البياني التالي:

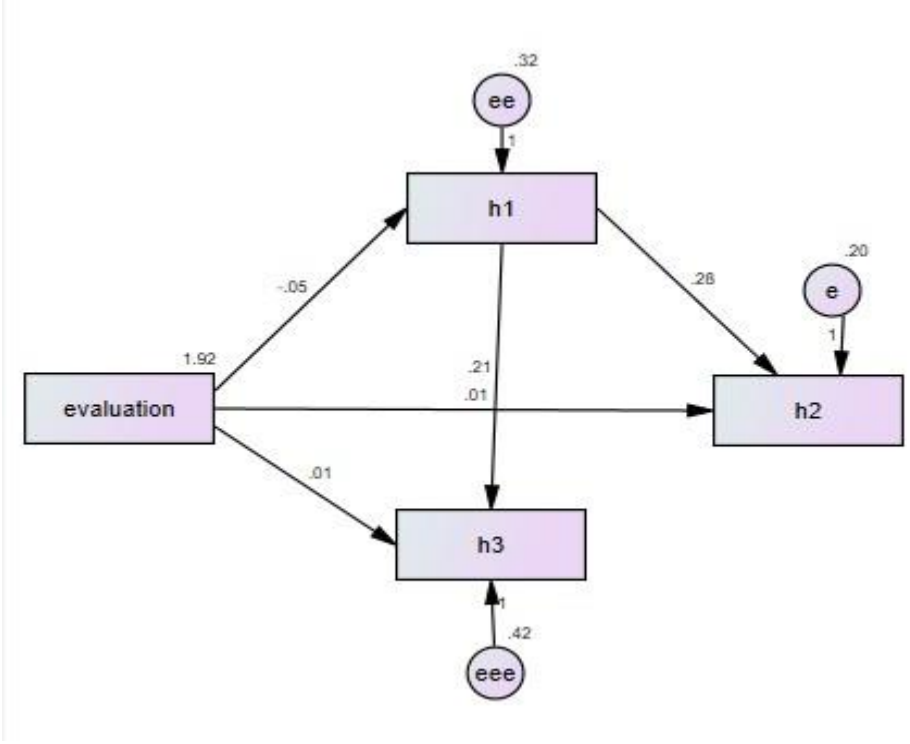

الشكل(1) تأثير المتغير تجربة الاستبدال على القوة الشرائية ومستوى الأسعار بوجود الثقة بالعملة كمتغير وسيط

حيث:evaluation تجربة الاستبدال- h1الثقة بالعملة-h2 القوة الشرائية-h3 مستوى الأسعار.

النتائج:

1- وجود أثر إيجابي لتجربة استبدال العملة على ثقة المواطنين بالعملة التي استُبدلت بها العملة الوطنية.

2- عدم وجود أثر إيجابي لتجربة استبدال العملة على القوة الشرائية لدى المواطن، وبالتالي لم تشهد القوة الشرائية تحسناً لدى السكان نتيجة استبدال العملة.

3- عدم وجود أثر إيجابي لتجربة استبدال العملة على استقرار المستوى العام للأسعار في المناطق التي شهدت عملية استبدال العملة، وبالتالي فإن إدخال عملة بديلة في التداول لم يسهم إيجاباً في مستوى الأسعار في مناطق استبدال العملة.

4- أسهمت عملية الاستبدال في إيقاف انخفاض القدرة الشرائية للمواطن بدلاً من استمرار تدهورها، فعلى الرغم من أن القدرة الشرائية لم تتحسن أثناء عملية الاستبدال، ولكن تم إيقاف نزيف تدهور القدرة الشرائية على الأقل.

5- وجود أثر إيجابي لتجربة استبدال العملة على القوة الشرائية ومستوى الأسعار في ظل وجود متغير الثقة بالعملة كمتغير وسيط.

التوصيات:

1- إصدار لائحة أسعار موحدة بالليرة التركية يتم العمل بها، والعمل على ضبط الأسعار ومراقبتها في الأسواق، وتحديثها بشكل مستمر، ومخالفة الأشخاص الذين لا يلتزمون بالأسعار المحددة.

2- العمل على تعزيز الثقة بالعملة التركية، وتوفيرها في الأسواق، وتأمين عملة تركية كافية لاستبدال الكتلة النقدية، وتأمين قطع نقدية معدنية من الفئات الصغيرة.

3- ضبط عمل الصرافة منعاً للتلاعب بأسعار الصرف من خلال إصدار سعر الصرف بشكل رسمي يومياً.

4- العمل على إلزام القطاع الخاص بدفع أجور العاملين لديهم بالليرة التركية.

5- تأمين تسويق الفائض من المواد المنتجة في المناطق المحررة، وخاصة الزراعية والحيوانية إلى تركيا أو ترانزيت لدول أخرى، وذلك بهدف دعم القطاع الزراعي، وتشجيع المزارعين، مما ينعكس إيجابياً على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

6- حث باقي السلطات على الإسراع بتطبيق عملية الاستبدال، إذ إن كل تأخر، ولو بيوم واحد، ينعكس بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي، ووضع السلطات المحلية في المناطق المحررة الأخرى أمام مسؤولية مجتمعية كبيرة إذا تأخرت تلك السلطات بعملية الاستبدال.

المراجع:

1. **جودة** محفوظ، 2006- **أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن.
2. Nicoleta Barbut,a-Mis,u and others, 2020 - **Determinants of Dollarization of Savings in the Turkish Economy,** University of Galati, sustainability journal, MDPI, 6141 ,(15) 12,2020.
3. **الجيلالي**، صناج، 2012- **ربط العملات المغاربية بالعملة الاوربية الموحدة(اليورو) كنظام للصرف – حالة البلدان الثلاثة: الجزائر وتونس والمغرب**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر.
4. **عدنان زكي، هجير،2009- ظاهرة إحلال لمواجهة (الدولرة) في الاقتصاد العراقي2003-2007**، مجلة قضايا سياسية، المجلد15، العدد1.
5. **حاج موسى** سهيلة, 2009- **تحليل وضبط قيمة العملة من وجهة نظر إسلامية**, رسالة ماجستير, جامعة الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, قسم علوم التسيير.
6. **شهاب**، مجدي محمود،2000- **اقتصاديات النقود والمال**، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية.
7. **الشافعي**، محمد زكي، 1964-**مقدمة في النقود والبنوك**، مصر، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى.
8. New estimates of U.S. currency abroad, the domestic money supply and the unreported Economy Edgar L. Feige September 2011.
9. **استبدال الليرة السورية بعملة ورقية جديدة.. بين الحقيقة والإشاعة**, جريدة عنب بلدي, العدد8, 25-3-2012. https://www.enabbaladi.net/archives/572#ixzz6kh47VAyO
10. **Tweneboah**.G, **Alagidede**.P,2019, **Dollarization, Inflation Targeting, and inflationary Dynamics in Ghana**, Journal of

African business, Vol. 20, NO. 3, 358–375, University of the Witwatersrand, Johannesburg, South Africa.

11. **أحمد دنيا** شوقي, 2017- **النقود والتضخم**، دارالفكر الجامعي، الإسكندرية.
12. **الوادي**، محمود حسين، **سمحان**، حسين محمد، **سمحان**، سهيل أحمد، 2010- **النقود والمصارف**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
13. **المطارنة** غسان فلاح، **بشايرة** محمد محمود، 2006-**مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 39**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد22، عدد2.